

وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ



بشأن الدروس المستفادة من تطوير استراتيجيات مكافحة الفساد وتقييمها ومدى تأثيرها وفقاً للمادة (٥) من الاتفاقية، ورقة عمل مقدمة من المملكة العربية السعودية، في ضوء القرارات رقم (٧/٥) و (٧/٦) الصادرة عن مؤتمر الدول الاطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

وفقاً لما ورد في القرارات والمقررات رقم ٧/٥ و ٧/٦ التي اعتمدها مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في دورته السابعة المعقودة في فيينا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧م، ووفقاً لتقرير الجلسة العاشرة لفريق العمل الحكومي مفتوح العضوية والمعني بالمنع المسبق والتدابير الوقائية، وللإجابة على مذكرة رقم (CU2019/84/DTA/CEB)، المتضمنة أنه ينبغي على الفريق العامل تقديم معلومات بجملة أمور منها:

١. وصف التدابير والخطوات التي اتخذتها الدولة إن وجدت، أو تعتمزم على تطبيقها بالإضافة إلى الإطار الزمني المناسب لضمان الامتثال التام لهذه الاتفاقية ولضمان تطوير وتنفيذ ومراقبة وتقييم تأثير استراتيجيات الدولة في مكافحة الفساد المادة (٥) من الاتفاقية والتدابير والخطوات التي تم اتخاذها.
٢. تحديد الإجراءات اللازمة لضمان أو تحسين تنفيذ التدابير والتحديات في هذا الصدد.
٣. وصف الدروس المستفادة في تطوير وتقييم وتأثير السياسات أو الاستراتيجيات لمكافحة الفساد.

نود الإفادة بالآتي:

أولاً: فيما يتعلق بوصف التدابير والخطوات المتخذة وفي إطار المبدأ التوجيهي (أ)

المعني بعملية التطوير والتنفيذ:

اعتمدت المملكة العربية السعودية استراتيجية وطنية مكتوبة رسمية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد في عام ٢٠٠٧م، ويندرج منها (٤٤) فقرة لتنفيذ بنودها، وعلى

إثر ذلك تم إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة" وهي تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال التام مالياً وإدارياً بما يضمن لها مباشرة عملها بكل حياد ودون تأثير من أي جهة كانت، وليس لأحد التدخل في مجال عملها، وتضطلع "نزاهة" بمسؤولية وضع برامج عمل للاستراتيجية الوطنية، وآليات للتطبيق، والتنسيق الشامل ومتابعة التنفيذ مع جميع مؤسسات القطاعين العام والخاص، وهذه الجهات تعمل بالتنسيق مع "نزاهة"، وتقوم "نزاهة" بالمتابعة المستمرة لتنفيذ الاستراتيجية مع الجهات ذات الصلة، وتقديم تقريراً سنوياً بأعمالها، وهي تُجري مختلف أنشطة المراقبة والإشراف والتواصل ورفع الوعي، وذلك بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة.

وتعمل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد على التحسين المستمر لبرامجها وسياساتها تجاه حماية النزاهة ومكافحة الفساد، وذلك بما يتوافق مع الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، ومن ضمن الآليات ما يلي:

١. عملت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة" في ضوء تنظيمها والاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، على اعتماد التوجهات الاستراتيجية لـ "نزاهة" وهي ثمان منطلقات وتوجهات، (برنامج المراجعة الهيكلية والنظامية المتعلقة بحماية النزاهة ومكافحة الفساد، وبرنامج متابعة المشاريع التنموية الكبرى والرقابة على تنفيذها، برنامج تعزيز المكانة الدولية للمملكة في مجال حماية النزاهة ومكافحة الفساد، متابعة إصدار الأنظمة واللوائح المعززة للنزاهة ومكافحة الفساد، برنامج التعاون الرقابي، برنامج الرقابة الالكترونية، برنامج المشاركة المجتمعية، برنامج المبادرات الوطنية الرائدة).

٢. اعتمدت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة" خطتها الاستراتيجية (٢٠١٩-٢٠٢٣) بمشاركة عدد من المختصين الأكاديميين و عدد من العاملين في الأجهزة الرقابية، وكتاب الرأي العام، وتشمل هذه الخطة (٦) محاور رئيسية، يندرج منها (١٩) هدف استراتيجي، و (٧٣) هدف فرعي، و (٢٥٠) نشاط، يمكن تلخيصها في (كشف حالات الفساد المالي والإداري واتخاذ الإجراءات بحق مرتكبيه، منع الفساد المالي والإداري، الحد من آثار الفساد المالي والإداري، الإثراء المعرفي والمهني

في مجال حماية النزاهة ومكافحة الفساد، تعزيز مكانة المملكة دولياً في مجال حماية النزاهة ومكافحة الفساد، تطوير العمل المؤسسي لجهاز "نزاهة".

في إطار المبدأ التوجيهي (ب) المعني بالرصد والتقييم:

أولاً: ترصد الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد النتائج المتحققة لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية، وتقويمها ومراجعتها، وفق نموذج معد لجمع المعلومات عن كل فقرة من فقرات الاستراتيجية، ويوصف النموذج الوضع الراهن للأداء المتحقق لكل فقرات الاستراتيجية، ويشمل النموذج الحقول التالية:

١. رقم الفقرة في الاستراتيجية ونصها النظامي.

٢. الجهات المعنية بتنفيذ الفقرة في الاستراتيجية: (داخل "نزاهة" وخارجها).

٣. المخرجات ونسبة الانجاز المتحققة.

٤. النتائج.

٥. الملاحظات، والمقترحات، والإجراء.

ثانياً: يتم تصنيف المنجزات على شكل نطاقات لقياس مستوى ما تم تحقيقه في كل فقرة من فقرات الاستراتيجية حيث تم اعتماد النطاق وفق الآتي:

تم تحقيق (٧٥%) أو أكثر، من التنفيذ	الأخضر
تم تحقيق ما بين (٥١%) و (٧٤%) من التنفيذ	الأصفر
تم تحقيق (٥٠%) أو أقل، من التنفيذ.	الأحمر

كما تعزز "نزاهة" من المشاركة الاجتماعية في عملية الرصد والتقييم، وذلك على

نوعين من المؤشرات وهي على النحو التالي:

أولاً: مؤشر مدركات النزاهة الوطني، الذي يعتمد على خمسة مؤشرات رئيسية:

١. سيادة النظام: يقيم مدى إنفاذ النظام وتفعيله، واستقلال القضاء ونزاهته، ووجود عقوبات رادعة للمتجاوزين، والعدالة المدنية، وحماية الحقوق المدنية.
 ٢. جهود الدولة في مكافحة الفساد: يقيم مدى فعالية ونجاح سياسات واستراتيجيات مكافحة الفساد، وحرص الدولة على تطبيق الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية النزاهة ومكافحة الفساد.
 ٣. البنية التحتية: يقيم المشاريع الحكومية بشكل عام وجودة البنى التحتية لعدد من القطاعات الحيوية من كهرباء ومياه واتصالات وشبكات نقل ومنشآت صحية ومدرسية، ومدى تغطيتها لجميع مناطق المملكة.
 ٤. الشفافية: يقيم مدى الالتزام بالنزاهة وتطبيق مبدأ الشفافية في جميع التعاملات والجراءات الحكومية فيما يخص وضوح الميزانيات بالمصروفات والإيرادات، ووضوح معايير المراجعة المالية وإعداد التقارير ووضع اللوائح والقوانين والإجراءات.
 ٥. الإعلام: يقيم مدى استقلالية وسائل الإعلام، وقدرتها على الكشف عن حالات الفساد، وتأثيرها في معالجة تلك الحالات.
- ويتم اتباع المنهج الوصفي المسحي الذي يتلاءم مع طبيعة الأبحاث الاستكشافية المتعلقة بإصدار مؤشرات تعنى بقياس ظاهرة معينة، ويتم استطلاع رأي خبراء ومختصين من مختلف التخصصات في القطاع العام والخاص، وأفراد المجتمع.
- ثانياً: مؤشر "قيم" في المملكة العربية السعودية، الذي يهدف إلى قياس مستوى النزاهة والشفافية في الجهات الحكومية، وقد تم إطلاق المؤشر عبر تطبيق الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة" في الأجهزة الذكية، والموقع الإلكتروني للهيئة "نزاهة"، لضمان الوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من المستفيدين من خدمات الجهات الحكومية.

وأما ما يتعلق بعملية تطوير الاستراتيجية الوطنية، والتدابير اللازمة؛

فإن من أدوار "نزاهة" وفق ما ورد بالاسـتراتيجية الوطنية، متابعة تنفيذ ومراجعة الاستراتيجية، ومن خلال هذا الدور فلها أن ترفع في أي وقت، متى ما رأت ضرورة تحديث الاستراتيجية الوطنية

ثانياً: فيما يتعلق بتحديد الإجراءات اللازمة لضمان أو تحسين تنفيذ التدابير والتحديات في هذا الصدد وفي إطار المبدأ التوجيهي (أ) المعني بعملية التطوير والتنفيذ.

تعمل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد على حوكمة متابعة تنفيذ الاستراتيجية، ووضع برامج وآليات تطبيقها وفق أطر زمنية محددة وذلك بالمشاركة مع الجهات المشمولة باختصاصاتها، كما سيتم إطلاق منصة إلكترونية على موقع "نزاهة" الرسمي، تشمل ما يلي:

- سجل لكل جهة من الجهات المعنية، يدرج به المبادرات ومؤشرات القياس ونسب الإنجاز. وتتابع "نزاهة" من خلال هذه المنصة المبادرات ونسب الإنجاز بشكل دوري.

ثالثاً: بالنسبة لوصف الدروس المستفادة في تطوير وتقييم وتأثير السياسات أو الاستراتيجيات لمكافحة الفساد.

منذ اعتماد تلك الاستراتيجية، بُذلت جهود كثيرة في مجال منع الفساد، بالإضافة إلى اعتماد القوانين وتعديلها، وذلك بالتعاون مع مختلف أصحاب المصلحة. فعلى سبيل المثال، وضعت كل مؤسسة برنامجاً شاملاً لمنع الفساد، ورفع الوعي به، ومراجعة السياسات والإجراءات الخاصة به.

وبناءً على المراجعة الدورية لوحظ التحسين المستمر في الأنظمة والسياسات والإجراءات في مجال حماية النزاهة ومكافحة الفساد، ومن ذلك أتمتة العديد من الخدمات في القطاع العام، بالإضافة إلى تحسين الجهود الرامية إلى تعزيز الشفافية، وتعزيز الشراكة مع الجهات في القطاع العام والخاص، كما لوحظ التطور المستمر في الوعي بمفهوم الفساد وآثاره، بالإضافة إلى زيادة البحوث والدراسات في مواضيع حماية النزاهة ومكافحة الفساد، وبالإضافة إلى تعزيز التعاون الرقابي بين الأجهزة الرقابية والتحقيقية.

كما تم العمل على مشروع "تقييم مخاطر الفساد" للأنشطة عالية المخاطر في الجهات المشمولة بالاختصاص ويتكون المشروع من ثلاثة محاور هي:

المحور الأول: بناء القدرات الداخلية في نزاهة، والجهات المشمولة باختصاصاتها في تقييم مخاطر الفساد، من خلال توفير البرامج التدريبية وورش العمل اللازمة.

المحور الثاني: إعداد دليل استرشادي لإدارة وتقييم مخاطر الفساد لتمكين وتعزيز جهود الجهات في هذا الجانب.

المحور الثالث: تنفيذ مهام محددة لدراسة وتقييم مخاطر الفساد في بعض الأنشطة بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة.

بالإضافة إلى بناء وتطوير وتطبيق مؤشرات للرقابة الإلكترونية مع الجهات الحكومية على الأنشطة عالية المخاطر لتعزيز الجوانب الوقائية والعلاجية، مع شفافية إتاحة ومشاركة المؤشرات ونتائجها مع الجهات محل التطبيق، مما يعزز من جوانب الشفافية، والمساءلة، وسرعة المعالجة بجانبها العلاجي والوقائي.

كما تم العمل على إعداد دليل استرشادي لتطبيق الامتثال في مؤسسات وشركات القطاع الخاص وحرصاً منها على تجنب هذا القطاع شبكات الفساد وتعزيز النزاهة في تعاملاته البيئية، وبينه وبين المؤسسات الرسمية، في الداخل والخارج، وتشجيع مؤسساته على الامتثال للأنظمة واللوائح والتعليمات والمعايير والممارسات المثلى.